الاستدامة المالية وإدارة الدين العام وقت الأزمات والجائحة في الجزائر
(دراسة تطبيقية للفترة 1990-2020)

Financial sustainability and public debt management in times of crises and the pandemic in Algeria
An applied study for the period (1990-2020)

طارق قدوري [1]*

Tarek Kaddouri [1]

[1] جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي (الجزائر)، kaddouri-tarek@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام : 2021/10/09 ؛ **تاريخ القبول**: 2021/11/17 ؛ **تاريخ النشر**: 2021/12/31

ملخص:

مع تعرض الجزائر إلى الازمة المزدوجة الاخير الجائحة الصحية كورنا (COVID-19) وتراجع اسعار المحروقات هدفت الدراسة إلى التحقق من قدرة وفعالية السياسة المالية في الجزائر في تجاوز هذه الازمات وتحقيق الاستدامة المالية من خلال استخدام الاساليب الكمية الحديثة. بداية بتعريف الاستدامة المالية واهم مؤشراتها في الاقتصاد الجزائر للفترة 1990-2020م، وباستخدام الاسلوب القياسي لتحليل التكامل المشترك واختبار السببية توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين النفقات الحكومية والايرادات العام، كما أوضحت الاختبارات امكانية تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر وذلك من خلال ضبط واعادة توجيه النفقات العامة. وعلى ضوء هذه النتائج استوجب وتسطير سياسة مالية قصير ومتوسطة الاجل لتحقيق الاستدامة المالية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المالية العامة، الاستدامة المالية، الدين العمومي.

تصنيف JEL: H10 ، E62.H30 .

Abstract:

With Algeria exposed to the recent double crisis of the health pandemic Corona (COVID-19) and the decline in fuel prices, the study sought to verify the ability and effectiveness of financial policy in Algeria in overcoming these crises and achieving financial sustainability through the use of modern quantitative methods. Definition of financial sustainability and its most important indicators in the Algerian economy for the period 1990-2020, Using the standard method of joint integration analysis and causation testing, the study concluded that there is a long-term relationship between government expenditures and public revenues. In light of these results, it was necessary to develop a short and medium plan to achieve financial sustainability in Algeria.

Keywords: Public finance; financial sustainability; public debt.

JEL Classification Cdoes : H10 ، H30. E62**.**

*-المؤلف المراسل: د. **طارق قدوري**، Tarek_kaddouri@yahoo.fr

تمهيد

بصدور القانون العضوي رقم 18-15في سنة 2018 المتعلق بقوانين المالية والذي تهدف من خلاله السطات في الجزائر إلى رفع كفاءة المالية العامة وتحقيق الاستدامة المالية، وما يترب على ذلك من أثر اجابي على فعالية ادواتها على مكونات الاقتصاد الكلي وبتالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. هذا التوجه الجديد في التشريعات المالية استوجب دراسات حديثة تستخدم الأساليب العصرية في معالجة هذه الموضوعات الحديثة والمهمة خاصة مع الدور المتعاظم لمالية الدولة في رسم الملامح الأساسية للاقتصاد الوطني.

سجل الاقتصاد الجزائري عدة أزمات أهمها الأزمة البترولية سنة 1986 التي نتج عنها هشاشة وتدني الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى ضرورة القيام بعدة إصلاحات في مختلف القطاعات الاقتصادية، منها إصلاح هيكل النفقات العامة، واتخاذ عدة إجراءات هيكلية خلال الفترة الممتدة 1990-1999م، بينما شهدت الفترة ما بين 2001-2009م برامج إنفاقيه تنموية ضخمة مدعومة بنمو العوائد النفطية نتيجة تحسن أسعار النفط، من خلال برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الذين رصدت لهما الدولة مبالغ مالية ضخمة من أجل الرفع من مستويات التنمية، ثم البرنامج الخماسي 2010-2014م بهدف دعم معدلات النمو الاقتصادي واستمر العمل في برامج التنمية لسنوات 2015-2019 .

ومع تعرض الجزائر إلى الازمة المزدوجة الاخير الجائحة الصحية كورنا(COVID-19) التي قوضت الاقتصاد العالمي مما انعكس على مداخيل الجزائر بسب تراجع اسعار والطلب على النفط نتيجة الازمة الاولى العالمية وتراجع الطلب واسعار المحروقات في العالم، وتزايد الإنفاق لمواجهة انعكاسات الجائحة، هذا كله يستوجب ضرورة وجود إرادة جادة في إتباع سياسة مالية وفق مبدئ الاستدامة المالية بهدف المحافظة على الوفاء بالالتزامات المالية المختلفة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في تسليط الضوء على مصطلح ومفهوم الاستدامة المالية وضرورة تطبيق وتحقق ذلك في تسيير الشأن المالي للضمان استقراره وتمهيدا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1- دراسة وتحليل مفهوم الاستدامة المالية والبحث في مؤشراته وطرق تطبيقه في الجزائر.

2-التحقق من قدرة وفعالية السياسة المالية في الجزائر في تحقيق الاستدامة المالية باستخدام الأساليب الكمية الحديثة.

إشكالية الدراسة:

تعتبر السياسة المالية ذات اهمية كبير في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية في الجزائر، ومع تأكد القائمين على التوجه الاجتماعي لهذه السياسات في الجزائر، ولضمان استمراها أصبح من الضروري تحقيق مبادئ الاستدامة المالية ضمانا للاستمرار في الوفاء بتعهداتها التنموية ولإنفاقيه لتحقيق التنمية المستدامة.

من خلال التقديم السابق وأهمية السياسات المالية في رسم معالم الاقتصاد في الجزائر وارتباط المتغيرات الكلية بها يتشكل لنا التساؤل الرئيس التالي:

ما مدى استدامة المالية العامة وفاعليتها في إدارة الدين العام وقت الازمات والجائحة في الجزائر؟

ويشتق من صميم هذا السؤال الرئيسية أسئلة فرعية أخرى تركز الدراسة مضمونا وتحليلا في الإجابة عليها ومنها:

1- ما هو المقصود بالاستدامة المالية، وماهي مؤشراتها؟

2- هل يمكن تطبيق الاستدامة المالية في البيئة المالية الجزائرية، وماهي أفضل الطرق إلى ذلك؟

3- هل يساهم مبدئ الاستدامة المالية في ادارة الدين العام وقت الازمات والجائحة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

1- ركز المذكرة على فرضية أن هناك عدم استقرار بين الايرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر، وخاصة مع احدية المصدر واعتماد على الجباية البترولية وارتباطها بتقلبات السوق العالمية.

2- الاعتماد الكبير على المالية العامة في تغطية اغلب الحاجات العائلية والحكومية في الجزائر في ظل التوجه الاجتماعي مما جعل هناك ضغط كبير على الميزانية العامة ومما تسبب في تعاظم اجمالي الدين العمومي الداخلي.

منهجية الدراسة وأدوات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومن أجل اختبار صحة الفرضيات التي تمت صياغتها، فإننا سنعتمد في دراستنا على استخدام المنهج الوصفي الكمي، حيث نعتمد على المنهج الأول في إطار التعرض للمفاهيم العامة حول موضوع الدراسة، وتوظيف طرق استقراريه السلاسل الزمنية لتحديد مدى استقراريه متغيرات الاستدامة المالية في الجزائر وتحديد العلاقة بينها.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:Jungin Kim (القيادة التشاركية والاستدامة المالية في الحكومة المحلية – لدول كوريا الجنوبية)،هدفت الدراسات لفحص اثر القيادة التشاركية في تحقيق الاستدامة المالية من خلال التحكم في مؤشرات البطالة وربطه بتقدم سن اليد العاملة ، النمو الديمغرافي ، الناتج المحلي الاجمالي، كشف تحليل انحدار المربعات الصغرى العادية (OLS) للبيانات التي تم جمعها من موظفي الإيرادات المحلية وكذلك البيانات الثانوية من الحكومات المحلية في كوريا الجنوبية أن القيادة التعاونية لها تأثير إيجابي على الإدراك الذاتي للاستدامة المالية وتأثير سلبي على الاستدامة المالية الموضوعية (صافي الدين) للحكومة المحلية. وأوصى الباحث على ضرروه تعزيز القيادة التشاركية لتحيق الاستدامة المالية مع تبني الاستراتيجيات الازمة لتطويرها محليا[1].

الدراسة الثانية: سلوي عبد العزيز، الاستدامة المالية في الدول المصدرة للنفط " دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي. ركزت الدراسة على دول الخليج التي تتصف بتركيز ايراداتها في الإيرادات النفطية دراسة تطبيقية للفترة 1999-2018م، عرفة الاستدامة المالية واهم مؤشراتها وطرق قياسها. وبالاعتماد على تحليل علاقة التناظر بين سلسلتي الايرادات والنفقات لكل الدول واستخدام الاسلوب القياسي لتحليل التكامل، توصلت الباحثة إلى عدم وجود استدامة في الكويت و البحرين بعكس الدول الاخرى حيث كانت متباينة، وختمت دراستها بتوصيات لتعزيز الاستدامة المالية[2].

الدراسة الثالثة: أيوب أنور حمد سماقه، تحليل الاستدامة المالية في إقليم كورد ستان – العراق.

حيث كانت إشكالية دراستهم تدور حول تراكم الديون الداخلية والخارجية على حكومة الإقليم بسبب وجود الازمة المالية بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم مما أثر سلبا على مجمل الأنشطة الاقتصادية في إقليم كورد ستان العراق وكانت هذه الدراسة تهدف إلى دراسة وتحليل وتوضيح الواقع المالي لحكومة إقليم كورد ستان وتقييم قدرتها المالية على تحقيق الاستدامة المالية. وتوصلت الدراسة إلى أن في المستقبل القريب إذا استمر العجز الموازنة يعاني إقليم كوردستان من مشكلة السلامة المالية، لأنه لا يستطيع تحمل العبء المالي لدينه، ويقع في حالة عجز عن سداد وخدمة ديونه وخصوصا الديون الخارجية [3].

الدراسة الثالث: وحيد بن عبد الرحمن بانافع، عبد العزيز عبد المجيد علي ، تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية" دراسة تطبيقية 1969-2015 م.

كانت مشكلة دراسته حول ما مدى قدرة السلطات المالية في المملكة العربية السعودية على تحقيق الاستدامة المالية، وهدفت الدراسة إلى تقييم مدى قدرة المملكة العربية السعودية على تحقيق الاستدامة المالية. وأكدت النتائج أن الإيرادات الحكومية تنمو بمعدل أسرع من النفقات الحكومية مما يدل على قدرة الملكة على سداد العجز واحتواء أعباء الدين وبالتالي تحقق شرط الاستدامة المالية، كما أظهرت نتائج اختبار السببية إلى وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين النفقات والإيرادات الحكومية، مما يدل على قدرة السلطات المالية في المملكة على اتخاذ قرارات متزامنة تتعلق بتعديل النفقات والإيرادات الحكومية[4].

الدراسة الرابعة: ماجد حسني صبيح، نصر عبد الكريم: " تحدي الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية وسياسات مواجهته في ضوء الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة للفترة (1996-2015).

هدفت الدراسة إلى تحليل مؤشرات الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية من خلال تحليل الموازنة العامة واقتراح سياسات لتدعيم الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية، حيث توصلت الدراسة إلى أن المالية العامة الفلسطينية غير قابلة للاستدامة في ظل البيئة الاقتصادية والسياسية غير المستقرة، المتمثلة بشكل خاص في الاحتلال الإسرائيلي والقيود التي يفرضها على حركة نشاط الاقتصاد الفلسطيني[5].

I – مفهوم ومؤشرات الاستدامة المالية:

I – 1 مفهوم الاستدامة المالية

إن مفهوم الاستدامة المالية وفقا صندوق النقد الدولي ينطوي على الوضع الذي يكون فيه المقترض قادرا على أن يستمر في خدمة ديونه دون الحاجة إلى إحداث تغيير جوهري في النفقات والإيرادات العامة مستقبلا أي أن الاستدامة المالية تتطلب عدم تراكم عجز الموازنة العامة حتى لا تضطر الدول إلى إعادة هيكل وأولويات الانفاق وآليات تمويل العجز في المستقبل من أجل تمويل أعباء مديونيتها.

ويستخدم مصطلح الاستدامة المالية العامة لتعبير عن حالة تكون فيها موارد الدولة المالية كافية لتغطية أعباء الدين المستقبلية دون الحاجة لإعادة الجدولة أو دون تراكم تلك الأعباء. ومنه فإن استدامة المالية العامة تتحقق عندما تظل نسبة الدين العام ثابتة في الأجل القصير بحيث تعود إلى مستوياتها الأصلية في حالة حدوث أي تغير طارئ، ولا تتحقق الاستدامة المالية العامة إذا أدت السياسات المستخدمة إلى عدم القدرة على سداد جميع الديون[6].

أ- تعريف الاستدامة المالية:

يمكن تعريف الاستدامة المالية على أنها تلك الحالة التي تكون فيها الدولة قادرة على الاستمرار في سياسات الانفاق والايرادات على المدى الطويل دون خفض ملائتها المالية أو التعرض لمخاطر الإفلاس أو عدم الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية، إلا أنه يمكن أن تربط بعض مفاهيم الاستدامة المالية بين تعريف الاستدامة والقيد الزمني للموازنة، كما تتجه مفاهيم أخرى الى اعتماد قواعد المالية العامة في تحديد ماهية الاستدامة المالية.

وتعتمد منهجية صندوق النقد الدولي في تعريف الاستدامة المالية على تثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معين، أو تحديد نسبة معينة يتم استهدافها، ويعد هذا سيناريو أساسيا يبني عليه توقع المستقبل في ظل سياسات يتوافق عليا لفترة معينة وبهذا يعد الصندوق السياسات المالية مستدامة إذا استطاعت تحقيق الاستقرار في نسبة الدين العام إلى الناتج الإجمالي.

وعرف بيوتير "buitter" السياسة المالية المستدامة بأنها السياسة التي تستطيع الحفاظ على صافي ثروة القطاع العمومي إلى الناتج المحلي عند المستوى الحالي. وفي نفس السياق عرف **بلانشارد** الاستدامة المالية على أنها السياسة التي تضمن ثبات نسبة الدين العام إلى الناتج القومي، حيث ربط بين الاستدامة المالية وقيد الميزانية وبناء عليه يتحقق وضع الاستدامة المالية، عندما تظل نسبة الدين العام للناتج ثابتة بحيث تكون الموارد المالية الحكومية كافية لتغطية أعباء الدين المستقبلية، دون الحاجة للاقتراض مرة أخرى أو إعادة جدولة الديون.

أما ستارم "sturm"، غارتنر "gurtner" وآلاغر "alegre" فأعطوا تعريفا للاستدامة المالية خاص بالدول المصدرة للنفط ووصفوا لكي تكون السياسة المالية مستدامة في الدول المصدرة للنفط يجب أن تضمن هذه الأخيرة في فترة ما بعد النفط نفس الكمية من السلع العامة أو الانفاق العام كما كان الحال في زمن النفط، دون اللجوء إلى تمويل الميزانية بالعجز، وقد فرقوا بين الاستدامة المالية والعدالة ما بين الأجيال، فإذا تم تعويض إيرادات النفطية بالإيرادات الضريبية، هذا يضمن الاستدامة المالية وليس بالضرورة العدالة ما بين الأجيال.

ومنه يمكن تعريف الاستدامة المالية بأنها عندما تكون الدولة قادرة ماليا على أن تواصل خدمة ديونها في الحاضر والمستقبل مع أقل قدر من الضرر، وأن تكون لديها القدرة على خلق الثروة في المجتمع. وتحقق الاستدامة المالية عندما تظل نسبة الدين العام للناتج الثابتة، بحيث تعود إلى مستويات الاصلية في حالة حدوث أي تغيرات أو احداث طارئة، وأن الموارد المالية للدولة قادرة على تغطية أعباء الدين المستقبلية دون الحاجة لإعادة الجدولة أو دون تراكم تلك الأعباء.

I – 2 محددات تحقيق الاستدامة المالية:

رأى التقليديون ضرورة الحفاظ على التوازن الدائم للموازنة العامة للدولة وهو ما يعني تحقق الاستدامة المالية وذلك في ضوء عدد من المحددات الآتية:

أ- المكافئ الريكاردي "Ricardian Equivalence Theorem".

تتبنى النظرة الريكاردية المنطق الاستشرافي للمستهلكين ويقصد به أن المستهلك يدرك أن الافتراض الحكومي اليوم عبارة عن تمويل عجز الميزانية بالدين يعني زيادة غدا حيث يعتقد ريكاردو أنه عندما يتم تمويل عجز الميزانية العامة بالدين العام حينئذ يقوم المستهلك بادخار الزيادة في الدخل المتاح حتى يتمكن من تسديد الضرائب المتوقعة في المستقبل[7].

ب- عدم التمويل البونزي "No Ponzi Games"

يستخدم مصطلح عدم التمويل البونزي "NPG" في الاقتصاد نسبة إلى شخص يسمى بونزي ، ظل يقترض لسداد مديونية قديمة مما جعله يدخل في حلقة مفرغة من الديون ومن هنا تم استخدام توصيف هذا السلوك في الأدبيات المالية، وبافتراض رشادة الحكومة فان سلوكها عند الافتراض لا يماثل المنهج البونزي وبالآتي فإن الدين العام سيكون في المستقبل مساوي للصفر[8].

ت- القيد الزمني للميزانية العامة: "Intertemporal Budget Constraint".

استمد تطبيق القيد الزمني للميزانية العامة من نظرية تعظيم سلوك المستهلك، وباعتبار تشابه السلوك الحكومي مع سلوك الأفراد لذا يجب أن تعمل الحكومة على تعظيم منفعتها في ظل قيد الدخل[9].

وقيد الميزانية للفترة الحالية هو معادلة حسابية تتناول نفقات الإيرادات والنفقات الحكومية والتغيير في رصيد الدين الحكومي، وحجم القاعدة النقدية وتمثله المعادلة التالية:

$$(D_{t+1} - D_t) + (M_{t+1} - M) = iD_t + G_t - R_t$$

التغير في رصيد الدين $(D_{t+1} - D_t)$مضافا اليه التغير في حجم القاعدة النقدية $(M_{t+1} - M)$يساوي الفرق بين الإيرادات والانفاق الأولي $(G_t - R_t)$وسداد مدفوعات الفائدة المستحقة على الدين (iD_t)

حيث أن:

D_t = الدين العام في بداية الفترة

M =حجم القاعدة النقدية

i=سعر الفائدة المدفوع على الدين الحكومي

G = الانفاق الحكومي على السلع والخدمات

R_t =الضريبة وايرادات أخرى

ومن المعادلة يتضح أن هناك مصدرين لتمويل عجز الموازنة هما: الاقتراض أو اصدار نقدي جديد من قبل الحكومة أي أن مالية الدولة في وضع استدامة إذا كانت الدولة تستطيع الاقتراض لتمويل عجز الموازنة وسداد أعباء الدين الجديد.

I -3 مؤشرات قياس الاستدامة المالية:

يتم استخدام مجموعة المعايير التي أقرتها المؤسسات الدولية عند تحليل الاستدامة المالية وذلك من خلال عدة مؤشرات تركيبية وتأخذ هذه المؤشرات في الحسبان التطور الزمني لمتغيرات السياسة المالية وخاصة الدين العام المحلي وعجز الموازنة والضرائب وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

أ- مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يقصد بالدين العام المبالغ التي تلتزم بها إحدى الوحدات العامة في الدولة للغير نتيجة افتراضها هذه المبالغ لتمويل العجز في الموازنة مع التعهد بالسداد بعد مدة ودفع فائدة على رصيد الدين حسب شروط انشاء هذا الدين، أما الناتج المحلي الإجمالي فهو مجموعة القيم السوقية النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة[10].

وتتمثل أهمية مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في إعطاء صورة إجمالية لعبء الدين العام المحلي وكذا لقوة استقرار الاقتصاد فيما يتعلق بالدين العام، ويعتبر بمثاب مؤشرا استرشاديه لتقييم الموقف المالي لأي دولة أو إقليم ومدى قدرتها على سداد دينها العام، ويتسم الموقف المالي لدولة ما وفقا لهذا المؤشر بعدم الاستدامة المالية في الحالات الآتية:

- إذا كانت معدلات مؤشر الدين العام للناتج المحلي الإجمالي من معدلاتها التاريخية.
- إذا ارتفعت نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي نظيرتها في دول أخرى.
- إذا كان الحفاظ على استقرار نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي يحتاج الى تغيير كبير في السياسات المالية المتبعة حاليا.

ب- مؤشر الفائض أو العجز الأولي:

يعتمد هذا المؤشر على تقدير قيمة العجز أو الفائض الأولي للموازنة العامة من خلال حساب الفرق بين المصروفات العامة بدون مدفوعات الفوائد والايرادات العامة بدون الفوائد المحصلة، ويقوم هذا المؤشر على أن السياسة المالية المحققة للاستدامة المالية يجب أن تحتفظ بنسبة فائض اولي للموازنة العامة إلى الناتج المحلي عند مستواها الحالي وذلك لضمان ثبات نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي على النحو التالي[11]:

❖ **نسبة الفائض الأولي إلى الناتج المحلي الإجمالي** = (سعر الفائدة الحقيقي– معدل النمو الاقتصادي) × نسبة الإيرادات الحكومية إلى الناتج المحلي.

ت– مؤشر فجوة الضرائب:

هذا المؤشر يساعد على رصد وتحليل تطول الحصيلة الضريبية باعتبارها أحد المتغيرات الرئيسية في تنفيذ سياسات المالية العامة وتمويل أعباء الأنشطة الحكومية، بمعنى أوضح المؤشر يبحث في مدى مساهمة الضريبة في الإيرادات العامة إلا أنه لا يمثل شرطا كافيا للحكم على استدامة السياسات المالية للحكومة. ويهدف هذا المؤشر إلى تقليل الفرق بين الحصيلة الضريبية المحققة للاستدامة المالية وبين الحصيلة الضريبية الفعلية وبناء عليه تكون الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي المستهدفة لذلك هي[12]:

❖ **نسبة الضريبة المستهدفة إلى الناتج المحلي الإجمالي** = نسبة الانفاق الاولي إلى الناتج المحلي الإجمالي (بدون مدفوعات الفائدة) + (سعر الفائدة الحقيقي – معدل نمو الناتج الحقيقي) × نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

$$t^M = E(e + (e - g)d)$$

t^M = نسبة الضرائب المستهدفة لتغطية الانفاق الاولي.

e = الانفاق الاولي إلى الناتج

r= سعر الفائدة الحقيقي

g= معدل نمو الناتج الحقيقي

d= نسبة الدين العام إلى الناتج .

ونقصد بأن تكون الضرائب المستهدفة تغطي الجزء من إجمالي النفقات الأولية، ونفقات خدمة الدين الذي لا يغطي من خلال عوائد النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

ث– النظام المحاسبي للعدالة بين الأجيال:

لقد تطور هذا النظام في التسعينيات من القرن الماضي في البلدان الأوروبية لقياس مدى توزيع الأعباء بشكل عادل بين الأجيال والتي تشير إلى مقدار الزيادة أو التخفيضات المتوقعة في الضرائب الحالية أو التخفيض أو الزيادة في الانفاق، وذلك من أجل أن يكون المولود حاليا أو في المستقبل على نفس الدرجة من الرفاهية.

II– نماذج قياس الاستدامة المالية:

تعددت النماذج المتبعة والأكثر شيوعا لقياس الاستدامة المالية، ومنها ما يلي:

II – 1: نموذج قياس صندوق النقد الدولي:

فقد بين (Charles wyplosz) أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يتبعان نموذجا قياسيا لتقييم استدامة الدين العام الداخلي والخارجي، وأن هذا النموذج قابل للتعميم على جميع الدول لما يتمتع به من شفافية إلى جانب اعتماده على صيغة قياسية. حيث وجد أن صندوق النقد الدولي وضع خطوات لاستدامة الدين الخارجي وهي[13]:

- الخطوة الأولى: بناء مخطط مستقبلي لمدة خمس سنوات لكل دولة، يوضح التوقعات الخاصة بكل مؤشر يؤثر في حجم الدين الخارجي مثل الحساب الأولي للناتج المحلي الإجمالي، وأسعار الفائدة وسعر الصرف ومعدل التضخم.
- الخطوة الثانية: استخدام الطريقة المحاسبية لقياس تطور حجم الدين الخارجي، ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي على مدى خمس سنوات مقبلة.

- الخطوة الثالثة: اختبار الصدمات الخارجية والداخلية التي تؤثر على المؤشرات المتوقعة في الخطوة الأولى، ويتم اختبار الصدمات على ثلاثة مؤشرات وهي، سعر الفائدة، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، رصيد الحساب الجاري.
- الخطوة الرابعة: التوصل إلى التقييم الخاص بهذه المديونية بعد تحليل نتائج اختبار استدامة الدين الخارجي، أي إذا كان مستواها مرتفعا يتطلب العمل على خفضه، أو أن هذا المستوى في الحدود الآمنة وأن الدولة تستطيع الاستمرار في سداد المديونية وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي في المستقبل دون الحاجة إلى إعادة الجدولة.

II- 2 نموذج الرصيد الأولي المثبت للدين:

فقد بين (Blanchard Oliver)، ما هو مستوى الميزان الجاري الذي عنده يمكن ثبات أو استقرار معدل الديون، وهذا النموذج يرصد المعدل الحالي للدين ونسبته للناتج المحلي الإجمالي، وفقا لهذا النموذج يتم حساب الرصيد الأولي الذي يحقق الاستقرار الدائم لمعدل الدين، وأهم افتراضيين لهذا النموذج هما:

أ- تطور سعر الفائدة الحقيقي.

ب- معدل نمو الناتج المتوقع أو المحتمل.

وكلما كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يفوق سعر الفائدة الحقيقي تتحقق الاستدامة المالية ولكن من الضروري النظر إلى مدى قدرة الدولة على زيادة إيراداتها لمقابلة نفقتها الناتجة عن التوسع في الدين الخارجي.

II- 3 – نموذج قياس قدرة الدولة على خدمة الدين:

يهدف نموذج إلى قياس قدرة الدولة على خدمة الدين من خلال ثلاث شروط وضعت في صورة معادلات حتى تستطيع أي بلد تقابل مدفوعات خدمة الدين وهي:

- المعادلة الأولى: تقوم على أساس مقابلة الموارد الكلية المتاحة (الاستخدامات) مع فرضية أن مدفوعات خدمة الدين تساوي (X) في سنة من السنوات.

$$\mathbf{Y + L = C + I + X} \qquad (1)$$

حيث أن:

Y: حجم الناتج القومي الإجمالي.

L: رأس المال الأجنبي الداخل للبلد + استخدامات العملة الأجنبية.

C: الاستهلاك المحلي.

I: الاستثمار المحلي.

X: مدفوعات خدمة الدين.

توضح هذه المعادلة أن حجم الناتج القومي بالإضافة إلى رأس المال الأجنبي الداخل للبلد الذي يتضمن أي استخدام إضافي للاحتياطي من العملة الأجنبية يجب أن يزيد عن الاستهلاك المحلي بمقدار ما يدفع لخدمة الدين.

- المعادلة الثانية: تقوم على أساس مقابلة المدخرات المحلية بالاستثمارات المحلية مع فرضية أن مدفوعات خدمة الدين تساوي (X):

$$\mathbf{S + L = I + X} \qquad (2)$$

حيث أن:

S: الادخار المحلي

L: رأس المال الأجنبي الداخل للدولة

I: الاستثمار المحلي

X: خدمة القروض

وتشير هذه المعادلة أن الادخار المحلي بالإضافة إلى رأس المال الأجنبي يجب أن يكون أكثر من الاستثمار بمقدار ما يدفع لخدمة القروض.

- المعادلة الثالثة: تتعلق بالموارد الأجنبية المتاحة واستخداماتها:

$$\mathbf{P + F = M} \qquad (3)$$
$$\mathbf{(P + F) - M = X}$$

حيث أن:

P: حصيلة النقد الأجنبي من صادرات الدولة في سنة معينة.

F: المراد الأجنبية التي تحصل عليها الدولة في سنة معينة.

M: المبالغ المطلوبة لتمويل الواردات في نفس السنة.

X: مدفوعات خدمة الدين (فوائد+ الأقساط) في نفس العام.

تشير هده المعادلة إلى أن حصيلة النقد من الصادرات المنظورة وغير المنظورة مضافا اليها إجمالي ما حصلت عليه الدولة من الموارد الأجنبية مثل القروض والمساعدات الاستثمارية الأجنبية يجب أن تزيد عن المبالغ المطلوبة لتمويل الواردات وبذلك القدر الذي يتطلب من المبالغ لخدمة الدين الخارجي.

II– 4 – نموذج السكون (الاستقرار):

من أهم النماذج القياسية المستخدمة في تحليل الاستدامة المالية، ما يعرف بنموذج السكون (الاستقرار) للفروق الأولى لمتغير الدين العام ويتم اجراء هذا النموذج باستخدام النماذج القياسية (ديكي فولر الموسع).

Augmented dickey – Fuller (ADF) or stationary teast Philips-perron (pp)

ويمكن التعبير عنه بالنموذج:

$$y_t = \rho y_{t-1} + \varepsilon$$

وحتى يتسم هذا المتغير بالسكون يجب أن تكون القيمة المطلقة لمعلمة النموذج: $/\rho/ < 1$ واذا كانت $/\rho/ = 1$ فإن المتغير لا يتسم بالسكون ويمكن القول أن اختبار السكون يقوم على الفروض التالية:

الفرض العدمي: H_o :ρ =1

الفرض البديل: H_i : ρ<1

ويشير رفض الفرض العدمي إلى أن سلسلة الفروق الأولى لمتغير الدين العام تتسم بالسكون ومن ثم يعني تحقيق فرضية الاستدامة المالية، أما في حالة عدم رفض الفرض العدمي فإن ذلك يعني عدم تحقيق فرضية الاستدامة المالية.

II– 5 – نموذج التكامل المتناظر:

ويعتمد هذا النموذج على تحليل التكامل المتناظر لكل من الإيرادات والنفقات العامة، وهو النموذج الذي إتبعه كل من هاملتون وفلافين. وبأخذ النموذج الصورة التالية[14]:

$$Re\ v_t = \rho_1 + \rho_2 Ex\rho_t + E_t$$

وتتحقق فرضية وجود متجه للتكامل المتناظر إذا كانت $\rho_2 = 1$ فإن ذلك يعني تحقق الاستدامة المالية، أما في حالة ثبات عدم تحقق التكامل المتناظر وكانت $\rho_1 < 1$ فإن ذلك لا يضمن تحقق الاستدامة المالية.

$$\rho_2 = 1$$
$$\rho_1 < 1$$

ويعد نموذج اختبار السكون ونموذج التكامل المتناظر النموذجين الاقرب على قياس الاستدامة المالية، كما أن هذه النماذج تعمل على قياس الوضع المالي للدولة ومدى قدرة اقتصادها على السيطرة على عجز الموازنة العامة والدين العام الداخلي والخارجي وتحقيق الاستدامة المالية المستقبلية بالإضافة إلى بعد هذه النماذج عن التعقيدات وانتهاج البساطة.

III- الاستدامة المالية وإدارة الدين العام وقت الأزمات والجائحة في الجزائر

III – 1 – مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي والمالي في الجزائر :

تحسن الأداء الاقتصادي والمالي للجزائر بين 2001 و2014 مدعمة بالأداء القوية للنمو الاقتصادي خارج المحروقات الذي تجره برامج الإنعاش ودعم النمو. أدى استمرار ارتفاع متوسط سعر البترول في 2018 (+ 32.2%) بعد الانخفاضات الحادة المسجلة في 2015 و2016 إلى تقليص العجوزات في كل من الحسابات الخارجية وحسابات المالية العامة[15].

أ- تطور الناتج المحلي الإجمالي وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر:

سجل الاقتصاد الجزائري انتعاش سنة 2010 المميز بارتفاع إجمالي الناتج الداخلي بنسبة 3.4% متبوعا بتباطؤ في النمو الذي عاد إلى وتيرته سنتي2008 و2009، ويقدر إجمالي الناتج الداخلي 14384.8 مليار دينار في سنة 2001 بنسبة نمو قدرة بـ 2.4%، كما عرف النشاط الاقتصادي تباطؤ سنة 2013، ويرجع إلى تردد نمو الطلب الإجمالي وانخفاض إنتاج المحروقات، بينما يبقى نمو حجم إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات مستقرا عند7.1%.

توا صل توسع النشاط الاقتصادي، في سنة2015 ، بفضل زيادة الطلب الداخلي والأداء الجيد لقطاع الخدمات المسوقة والبناء والزراعة قدّ ر إجمالي الناتج الداخلي بـ16591.9 مليار دينار، بمعدل نمو 3.8 %. مع تراجع نمو إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات بـ0.7 نقطة ليصبح 5.0 %.

تزايد انتاج قطاع المحروقات سنة 2015 اذ ارتفعت قيمته المضافة الحقيقة بنقطة مئوية لتبلغ 0.4 %. بالقيمة الجارية بلغت قيمة المضافة 3134.3 مليار دينار في تراجع بقيمة 32.7 % بالنسبة لسنة السابقة بسبب انهيار الأسعار العالمية التي انعكست على النمو المتواضع.

استقر نمو اجمالي الناتج الداخلي من حجم خلال سنة 2018 عند 1.4 % مقابل 3.2% في سنة 2016. وذاك انعكاسا الى تراجع قطاع المحروقات خلال السنة ب -6.4 %ضمن فترة الركود الطويلة التي شهدها القطاع، استمر هذا الركود مع بداية الجائحة سنة 2019 الى غاية منتصف سنة 2021 بسبب الجائحة العالمية وأثرها على اقتصادات العالمية، وسجل الناتج المحلي الإجمالي سنة 2020 ما قيمته 6289723000 الف دج.

الملحق الاحصائي

جدول رقم (3-1) : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للاقتصاد الوطني للفترة (1990-2020).

يبقى معدل النمو الاقتصادي أعلى من معدل النمو الديمغرافي وهو ما جعل الدخل الفردي يواصل نموه بحوالي نقطة مئوية في الاجل الطويل، مما انعكست على الكثير من فئات المجتمع الجزائري خلال المرحلة الاخيرة، وذلك بسبب السياسات الاجتماعية

المتبعة وسياسات التضامن الوطني وسياسات الأجور، حيث ارتفع معدل صافي الدخل الشهري في القطاع المنتج خارج الفلاح إلى31755 دينار سنة 2013، بنسبة 1.76 مرة الدخل الوطني الأدنى المضمون. وفي عام 2015 وأخذا بعين الاعتبار النمو الديمغرافي المقدر بـ 2.15 % ارتفع إجمالي الناتج الداخلي للفرد بـ 1.65%.

والشكل التالي يوضح تطور معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للاقتصاد الوطني مقارنة مع المعدل العالمي.

الشكل رقم (3–1) نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للاقتصاد الوطني.

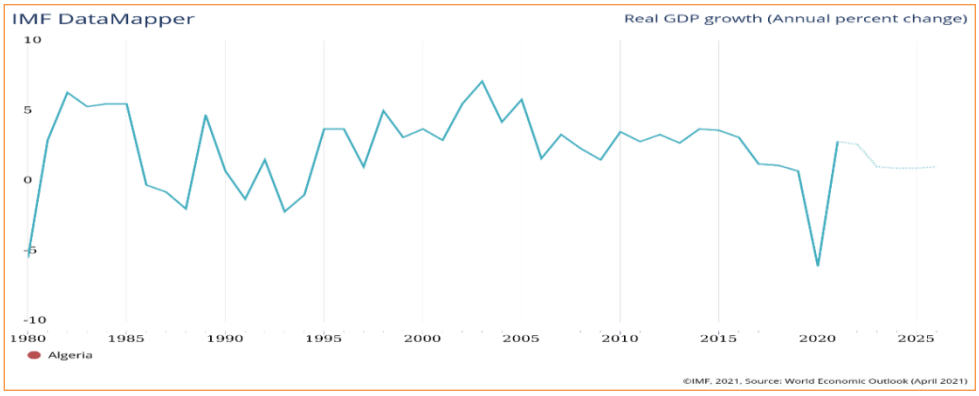

ب– تطور الدين العام الداخلي والخارجي في الجزائر للفترة 2000–2020:

سياسة إدارة الدين وهي السياسة التي يقوم من خلالها الخزينة والبنك المركزي بإدارة الدين العام بهدف توفير السيولة النقدية اللازمة لتمويل النشاط الجاري والإنفاق الجاري للدولة من خلال طرح أذون على الخزانة العامة وكذا توفير التمويل للإنفاق الاستثماري من خلال طرح سندات طويلة الأجل وإبرام القروض المحلية والدولية.

ووفق قانون النقد والقرض 90–10 منح للخزينة إمكانية الاقتراض من بنك الجزائر وفق اذونات خزينة محددة القيمة والمدة والمسجل في تقارير بنك الجزائر بقيمة 61.4 مليار دينار اذونات خزينة و164.4مليار دينار قروض من بنك الجزائر لسنة 1997م، والملاحظ على تركيبة الدين العمومي الداخلي في الجزائر، نسبة مكون الدين الجاري والذي بلغ سنة 2004 مبلغ 280.5 مليار دينار. سجلت التقارير الزيادات المستمر لدين الداخلي العام ففي سنة 1998 سجل الدين قيمة 616.2 مليار دج، ليصل سنة 2006 الى رقم قياسي بلغ 1847.3 مليار دينار بنسبة 22%من الناتج المحلي الإجمالي. لتستقر حتى سنة 2014 بسبب تحسن الإيرادات لتستقر عند 7 % ومع الصدمة النفطية اخذ الدين العمو منحى متساعد ليبلغ سنة 2018 إلى 7415.2 مليار دينار ما يمثل 37 % من الناتج المحلي الإجمالي ، نسبة مرتفعة و مرشحة الى الارتفاع بسبب استمرار الازمة النفطية و ما تبعها من تداعيات جائحة كورونا (COVID-19) والاغلاق الاقتصادية و الإجراءات الوقائية ومستلزماتها و المرافقة المالي و الإعفاءات الجبائي لأعوان الاقتصاديين المتبعة من طرف السلطة الجزائرية. والشكل يوضح مسار اجمالي و نسبة الدين العام في الجزائر [16].

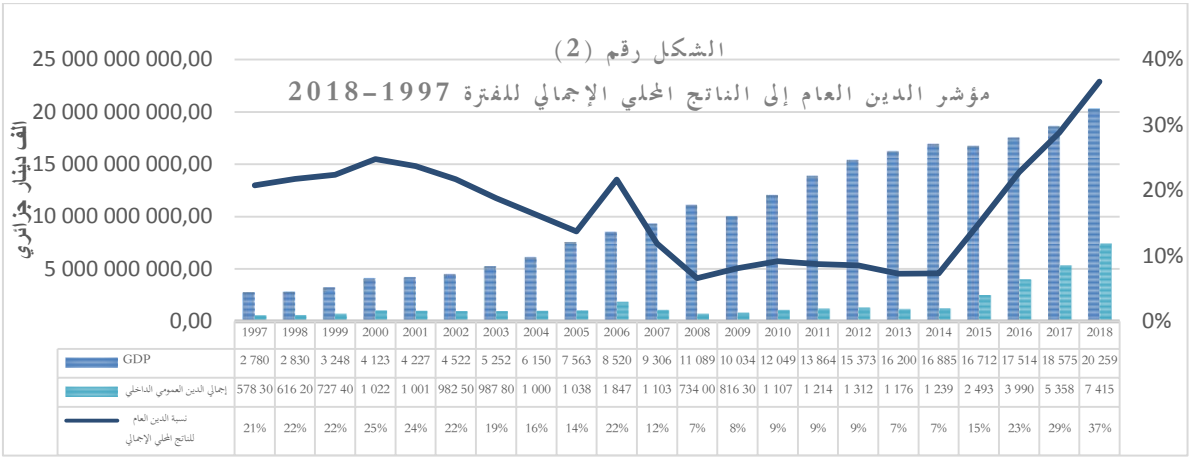

المصدر : من اعداد الباحث باستخدام برنامج اكسال اعتمادا على الجدول في الملحق .

فيما يتعلق بإجمالي الدين الخارجي، فقد ارتفع بشكل طفيف، بين سنتي 2017 و 2018 ، حيث بلغ 4,04 مليار دولار في نهاية سنة2018 (بما في ذلك 1,38 مليار دولار من الدين العام)مقابل 3,995 مليار دولار في نهاية سنة2017 (بما في ذلك 1,53 مليار دولار من الدين العام.) (بنك الجزائر، 1997-2018)

والشكل رقم (3-3) يوضح تركيبة الدين الخارجي متوسط وطويل الاجل للجزائر.

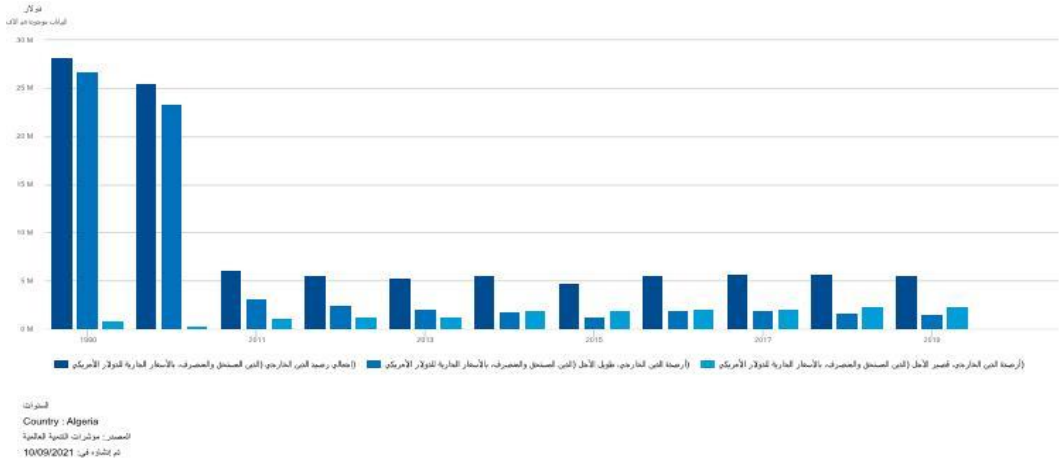

المصدر: بيانات البنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية .

يُبرز تقرير بنك الجزائر لهيكل الدين المتوسط والطويل الأجل، حسب نوعية القروض في نهاية سنة 2018 ، هيمنة القروض متعددة الاطراف البالغة 1,03 مليار دولار، مقابل 1,08 مليار دولار في سنة2017.حيث تمثل هذه الفئة من القروض 59,8 ٪ من إجمالي الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل مقابل 28,5 ٪ للقروض الثنائية .فيما يتعلق بالقروض المالية، التي تتمثل أساسا في تلك الممنوحة من طرف الشركات الأم لفروعها في الجزائر، فقد ارتفع قائمها، بعد ثلاث سنوات متتالية من الانخفاض، ليصل إلى 202 مليون دولار. والجدول التالي يوضح موقع الجزائر من الدول العربية والعالمية في إدارة الدين الداخلي الخام.

الجدول رقم (3–2) تطورات الدين لبعض الدول العربية 2000–2018.

البلد	قيمة اجمالي الدين العام ، مليار دولار امريكي					معدل نمو الدين	معدل الدين العام للناتج المحلي الإجمالي					نسبة الدين في 2018 مقارنة 2000
	2000	2005	2010	2015	2018	2000–2018	2000	2005	2010	2015	2018	
الجزائر	34.4	27.1	16.9	14.5	66.6	%3.7	62.8	26.3	10.5	8.7	38.3	%61
مصر	75.1	92.5	160.1	293.7	231.2	%6.4	71.7	98.3	69.6	88.5	92.7	129%
العراق	–	113.8	74.2	101.1	110.4	–	–	227.3	53.5	56.9	49.3	–
الاردن	8.5	10.6	17.7	35.1	39.9	%9.0	100.5	84.3	67.1	92.4	94.4	%94
قطر	9.3	8.5	36.4	57.5	93.0	%13.6	52.5	19.2	29.1	35.5	48.6	%93
السعودية	164.3	122.6	44.5	37.9	149.3	%0.5–	86.7	37.3	8.4	5.8	19.0	%22
الـــــدول النفطية	232.0	186.6	179.5	213.4	487.2	%4.2	41.8	19.3	16.0	22.1	41.1	%98
الدول الغير نفطية	207.1	246.1	376.0	575.5	558.9	%5.7	107.1	82.5	62.9	84.2	105.0	%98
الدول العربية	878.1	979.3	1185.1	1679.0	2202.6	%5.2	78.1	63.5	42.6	55.1	73.5	%94

المصدر : تلخيص الباحث اعتمادا على : المصدر : (بلقاسم العباس، 2020). 555_J22-3-6.pdf (arab-api.org)

بالرغم من تفاوت سرعة الزيادة في الحجم المطلق للدين العام فان معدل الدين (حجم الدين للناتج) والذي يشكل مؤشرا مهما لتقييم مدى استدامة الدين وصياغة سياسات المالية العامة. يظهر أوضاعا متباينة على مستوى الدول العربية، ومنها الجزائر التي عرفت أزمة مالية واقتصادية خانقة في فترة التسعينات أدت إلى تفاقم المديونية العامة حيث بلغت حوالي63% من الناتج المحلي سنة2000. وأدى ارتفاع أسعار النفط وبالتالي الإيرادات النفطية خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2013 إلى تراجع كبير في الدين العام ومراكمة فوائض كبيرة في صندوق ضبط الإيرادات حيث وصل معدل الدين العام إلى7.8 %سنة 2013. بالمقابل أدى انهيار أسعار النفط منذ 2014 إلى نضوب موارد صندوق ضبط الإيرادات ولجوء الخزانة العامة إلى التمويل النقدي المباشر أو ما يعرف بالتسهيلات الكمية (Quantitative Easing) وانعكس ذلك في تفاقم الدين العام من جديد حيث ارتفع من 8.8 % سنة 2015 إلى 3.38 % سنة 2018[17].

III – 2 – تطور مؤشرات السياسة المالية في الجزائر :

أ– تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 1990–2020:

مع انطلاق مشروع الإنعاش الاقتصادي (1999–2004) ومشروع دعم النمو الاقتصادي (2005- 2009)، حيث تم تخصيص ميزانية إنفاقيه ضخمة قدرت بـ7 مليار دولار لمشروع الإنعاش الاقتصادي الموزعة على سنوات المشروع، و50 مليار دولار لمشروع دعم النمو الاقتصادي موزعة على سنوات المشروع. وموازنة مع ذلك ارتفعت أسعار البترول من17.97 دولار للبرميل سنة 1999 إلى حوالي 38.27 دولار للبرميل سنة 2004، كما شهدت 2006 التسديد المسبق للديون الخارجية وتم تخفيضها إلى حوالي4.7 مليار دولار وهي ديون تجارية لدى نادي لندن.

كل هذه العوامل ساهمت في رفع وتيرة الإنفاق العام من1098576715 ألف دج سنة 1999 إلى1251794176 ألف دج سنة 2001، وبنسبة تراجع 0.30%عن سنة 2000، وكان متوسط معدل نمو النفقات العامة لسنوات 2002 إلى2007 يساوي 16%، واستمرت النفقات العامة في التزايد لكن بتراجع متوسط معدل النمو السنوي حيث بلغ 10% سنة 2010. وبمعدل نمو سنوي مركب لسنوات 1999–2014 قدره 13.82%.

بلغت نفقات الميزانية الكلية 7656.3 مليار دينا في سنة 2015، مقابل 6995.7 مليار دينار في 2014، بارتفاع قدره 9.4 % بعد الارتفاع المسجل في سنة 2014 ب 16.1 %، مقابل انخفاضا بـ 14.6 % في سنة 2013.

ارتفعت نسبة نفقات الميزانية مسبة الى اجمالي الناتج الداخلي سنة 2015 الى 46.1% مقابل 40.6 % و32.2% في سنة 2013. في وضع اتسم بانخفاض في القيمة لإجمالي الناتج الداخلي. كما سجل ارتفاع نفقات الميزانية الكلية نسبة الى اجمالي النتاج الداخلي خارج المحروقات، 56.9 % مقابل 55.6% سنة 2014. بعد انخفاضها بنسبة 4.7% في سنة 2016، استقرت النفقات الكلية للميزانية سنة 2017 لترتفع بعد ذلك بنسبة 6.1 % في سنة 2018.حيث قدرت النفقات بـ 7726.3 مليار دينار، لتبلغ سنة 2019 إلى 8557.1 مليار دينار. واتباع سياسة جديدة في تقدير قيمة الموازنة لثلاثة سنوات قدرت النفقات لسنة 2020 بـ 7823.1 مليار دينار.

الجدول رقم (1-2) : تطور الانفاق الحكومية و الإيرادات العامة في الجزائر (1990-2020)

في الملحق الاحصائي

ب- تطور مكونات الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1990-2020:

باستثناء تراجع معدل نمو الايرادات العامة لسنة2003 ، -1.68%. ارتفعت الايرادات العامة من1528 مليار دينار سنة 2004 لتبلغ1831 مليار دينار2007. بمعدل نمو سنوي في المتوسط 7.77 %. وفي 2008 بلغت قيمة الايرادات الكلية 2763 مليار دينار. لتبلغ سنة 2014 وبمعدل متوسط سنوي قدره8.67 % لسنوات الاربعة الاخيرة.

ونسبة إلى إجمالي الناتج المحلي سجلت الإيرادات العامة نسبة 30 % كمتوسط لسنوات 2002-2003. لتبلغ 20%كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لسنوات 2006،2007 كمتوسط.

انخفضت نسبة الايرادات العادية إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات من 20.3% في 2012 إلى19.4% في 2013. بعد الارتفاع المسجل بين 2011 و 2012 بـ 0.8 نقطة مئوية وبين 2010 و 1.1،2011 نقطة مئوية. انخفضت ايرادات المحروقات في 2013 بنسبة 12.1 % بعد ارتفاع قدره5.1% في 2012، مقفلة سنة 2013 بملغ قدره 3678.1 مليار دينار، بلغت ايرادات الميزانية في سنة2015 ،103.1 مليار دينار مقابل 5738.4 مليار دينار في سنة 2014م بانخفاض بنسبة -11.1 % كنتيجة لتراجع إيرادات المحروقات بما يعادل -30%، مع تسجيل الارتفاع المعتبر للإيرادات من غير إيرادات المحروقات بمبلغ 379.7 مليار دينار بنسبة 16.2%. تراجعت الإيرادات الكلية نسبة إلى اجمالي الناتج الداخلي في 2015 لتبلغ 30.8 % مقابل 33.3 % في 2014 . (بنك الجزائر، 1997-2018)

سجلت سنة 2018 استقرار لإيرادات الميزانية خارج المحروقات /كما أدى ارتفاع متوسط سعر البترول من 45 دولار للبرميل في سنة 2016 الى 54.1 دولار للبرميل في سنة 2017 ثم الى 71.5دولار سنة 2018، مما ادى الى ارتفاع إيرادات الميزانية. بلغت نسبة الإيرادات الكلية الى اجمالي الناتج الداخلي سنة 2018 بـ 33.2%، فيما بلغت نسبة الإيرادات خار المحروقات الى اجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات 24.2%.

ورغم الحائجة وأثرها على الاقتصادات العالمية فقد اثرت بشكل متابين على أسعار المحروقات و من على الإيرادات الكلية للجزائر حيث سجلت ما قيمته ،6507.9 مليار دينار، 6289.7 مليار دينار، لسنوات 2019، 2020 على الرتيب.

ت- تطور العجز المالي في الجزائر للفترة 1990-2020:

بلغ متوسط العجز المالي بالنسبة إلىGDP للفترة (4.03%) للفترة 1996-2000. واستمر هذا المتوسط بالتحرك بنفس الاتجاه خلال السنوات اللاحقة إذ انخفض إلى (3.63%) للفترة 2001-2005. وسجل أقل عجز سنة 2001 بنسبة 1.39 % بنسبة لمجموع الإنفاق العام.

و من سنة 2002 أخذ منحى العجز في ارتفاع ويرجع ذلك للمخططات التنمية المتبعة وسياسة الإنفاقية التوسعية، فبلغ العجز 15.17 % عام 2003 ليصل إلى36.62 % عام 2006. وتضاعفت نسبة العجز بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال

الفترة 2006-2010 سجل19.91%، ويبرر ذلك الزيادة في حجم الإنفاق المتفوقة على الإيرادات بسبب زيادة كتلة الاجور من جهة وبرامج الإنفاق الإستثماري المختلفة. حيث بلغ العجز سنة2013 ، 3059 مليون دينار بنسبة من إجمالي الإنفاق العام 44.48%، هذا شهدت السنوات الأخيرة تقارب في معدلات العجز وكان متوسط نسبة العجز بالنسبة إلىGDP للفترة 2011-2014 يعادل 16.93%.

حيث بلغ متوسط العجز المالي بالنسبة إلىGDP للفترة (4.03%) للفترة 1996-2000. واستمر هذا المتوسط بالتحرك بنفس الاتجاه خلال السنوات اللاحقة إذ انخفض إلى (3.63%) للفترة 2001-2005. وسجل أقل عجز سنة 2001 بنسبة 1.39 % بنسبة لمجموع الإنفاق العام.

كشفت الانخفاضات الحادّة التي عرفتها أسعار البترول منذ جوان 2014 مدى ضعف المالية العامة .ولقد تجسّد هذا الضعف في اختلالات عميقة في سنتي 2015 و2016. ترافقا مع تدابير السياسة الميزانية غير المناسبة المتخذة خلال الفترة - 2015 2018، أدت هذه الاختلالات إلى نفاذ رصيد المدخرات المالية الصافية للدولة (صندوق ضبط الايرادات FRR)، تزامنا مع اللجوء إلى التمويل النقدي (خلق نقدي)للعجز في الأرصدة الكلية للخزينة العمومية.

وإذا كان العجز بداية من سنة 2015 أثر الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول، الا ان العجز لم يقل وقت كان سعر البرميل يجاوز 100دولار، فلاختلالا ت في عجوزات الميزانية المتتالية ترجع الى سوء توجه النفقات العامة وارتفاعها بداية من سنة 2010 إضافة الى انخفاض الجباية البترولية وضعف وعدم الكفاءة في تحصيل الضريبة العادية.

هذا النهج لم يقلص العجز الميزانية سنة 2018 سوى بـ 1.8 % ليبلغ نسبة 4.8% من اجمالي الناتج الداخلي (- 974.9 مليار دينار) مقابل 6.6% في 2017. ولم يتقلص العجز الميزانية للرصيد الإجمالي سوى بـ 75.2 مليار دينار، بالغا 1515.1 مليار دينار بسبب ارتفاع صافي القروض بفائدة الخزينة العمومية.

الملاحظ أن الحكومة لجأت إلى تنظيم ميزانياتها باستخدام وسيلة التمويل بالعجز، وذلك لتمويل جزء من نفقات الخدمات العامة، بسبب زيادة النفقات الاعتيادية دون أن ترافقها زيادة مماثلة أو مقاربة في الايرادات العامة وهذا ما أدى إلى زيادة وسيلة التمويل بالعجز وبشكل متواصل كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-4) تطور العجز الحكومي في الجزائر للفترة 1990-2020

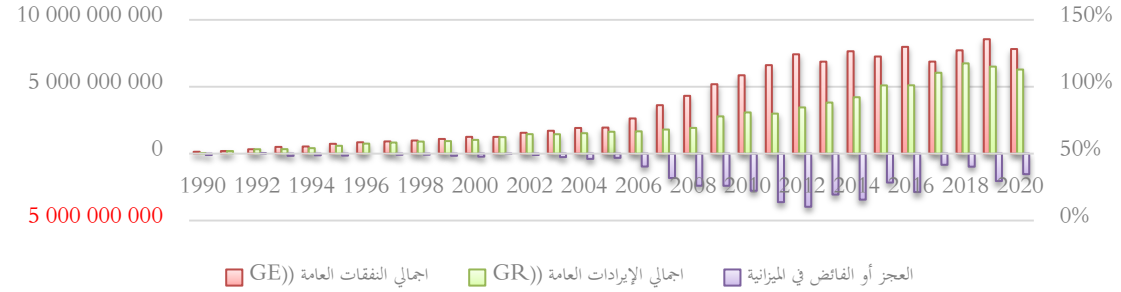

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول في الملحق رقم (1-1).

إن استمرار العجز في الميزانيات المتتالية مسجلا أرقاما متفاوه، يعبر عن السياسة التوسعية المنتهجه من طرف الحكومة. رغبة منها في مسايرة لبرامج النمو الاقتصادي لتحقيق معدلات نمو مقبولة والحفاظ على النهج الاجتماعي لدولة من خلال زيادة الإنفاق على الحاجات الاجتماعية وتكفل الحكومة بذلك.

III – 3 – نموذج اختبار الاستدامة المالية وإدارة الدين العام في الجزائر 1990-2020 :

إن شرط الاستدامة وفقا لقيد الموازنة الزمني يقتضي أن تحقق الحكومة في المستقبل فائضاً في الموازنة يكفي لسداد هذا الحجم من الدين العام. بمعنى أن حجم الدين العام الجاري يجب أن يعادل القيمة الحالية للفائض الاولي المتوقع في المستقبل[18].

ومن أجل معرفة القيمة الحالية لقيود الموازنة في تحديد الاستدامة المالية لابد من الاستعانة ببعض الاختبارات القياسية المتعمقة لتحليل السلاسل الزمنية، من خلال اختبار استقراريه هذه السلاسل من جهة واختبار التكامل المشترك بينها من جهة اخرى. وإذ كان هناك تكامل مشترك بين سلسلتي النفقات والايرادات الحكومية يعني وجود علاقة طويلة الاجل بينها، استوجبا تفسيرها لمعرفة العلاقة بين النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية تجنب وقوع اعسار مالي داخل الدولة وعندها فان الاستدامة المالية ستكون متحققة.

1. اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

يمكن التحقق من مدى سكون السلاسل الزمنية المستخدمة في التحليل، الإنفاق الحكومي (GE) والإيرادات الحكومية، (GR) باستخدام اختبار جذر الوحدة التقليدي (ADF). والشكل التالي يوضح مسار السلاسل الزمنية لكل من الانفاق الحكومي والإيرادات الحكومية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

شكل بياني (3-5) اتجاه السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة 1990-2020.

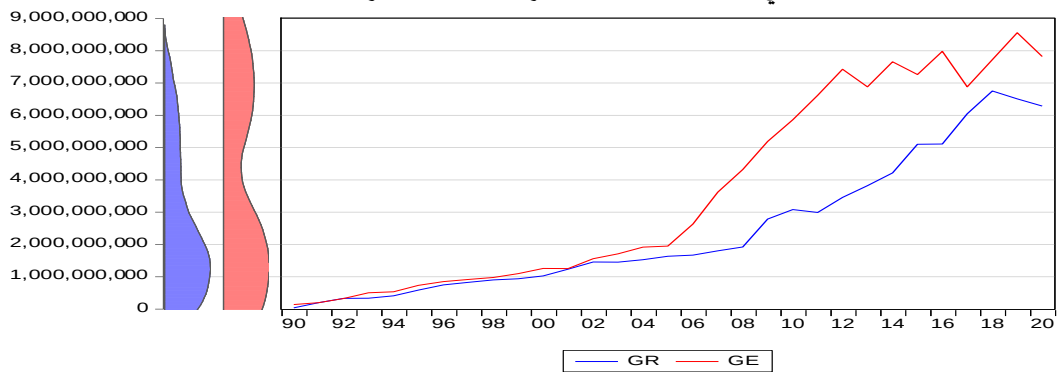

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 8.1

جدول (3-3): اختبار ديكي- فوللر المركب (ADF)

المتغير		اختبار المستوى بدون اتجاه عام	اختبار المستوى باتجاه عام	اختبار الفروق الأولى بدون اتجاه عام	اختبار الفروق الأولى باتجاه عام
مجموع الانفاق الحكومي (GE)		-0.107830	-2.596523	*-6.038470 (3)	-5.948551 (3)
مجموع الإيرادات الحكومية (GR)		1.094749	-1.283679	-4.3398835 (3)	-4.052730 (3)
القيم الحرجة	% 1	-3.670170	-4.296729	-3.679322	-4.309824
	% 5	-2.963972	-3.568379	-2.967767	-3.574244
	% 10	-2.621007	-3.218382	-2.622989	-3.221728

* تدل على مستوى معنوية عند5% ، فترة الإبطاء (3) حسب اختبار AIC

من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eview's 8.1

ويظهر اختبار ديكي– فولر ADF في المستويات بقاطع وبدون إتجاه عام، وكذلك بقاطع زمني مع إتجاه عام، قبول فرضية العدم بجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية للمتغيرات GE و GR عند مستوى معنوية 5% مما يعني

أن المتغيرات غير ساكنين في مستواها. حيث إن قيمة t المحسوبة كانت أقل من القيم الحرجة، لذا لا يمكن رفض فرضية العدم التي تتضمن عدم وجود جذر الوحدة، وبالتالي فإن البيانات غير ساكنة، وقد اظهر لنا اختبار ADF في الفروق الأولى بقاطع بدون إتجاه عام عند مستوى 5% رفض فرضية العدم لوجود جذر الوحدة، مما يعني أن كل من المتغيراتGE و GR ساكنة في فروقها الأولى I(1).

2. اختبار التكامل المشترك:

تقوم فكرة التكامل المشترك على المفهوم الاقتصادي للخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية، اذ يتم الربط بين مفهوم التكامل المشترك ومفهوم النظرية الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بفكرة العلاقة التوازن في الأجل الطويل حيث ينص نموذج التكامل المشترك على أن المتغيرات الاقتصادية التي تفرض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنيه بينهما في الأجل الطويل، مع إمكانية أن يختل هذا التوازن في الأجل القصير ويصحح هذا الاختلال في التوازن بقوى اقتصادية تقوم بإعادة هذه المتغيرات للتحرك نحو التوازن في الأجل الطويل.

ويتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلستين المستقرتين ومن نفس الرتبة على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، من خلال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام منهجية (جوهانسن – جوسليوس، Johansen and Juselies).ويتطلب ذلك أولا تحديد فترة الابطاء المناسبة للاختبار. ويوضح الجدول رقم (3-5) نتيجة اختبار فترة الابطاء للمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم (3-4) نتيجة اختبار فترة الابطاء للمتغيرات الدراسة وفق اختبار(VAR Lag Order).

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1261.505	NA	5.37e+36	90.25033	90.34549	90.27942
1	-1183.229	139.7773*	2.67e+34	84.94496	85.23043*	85.03223
2	-1177.898	8.758508	2.44e+34	84.84986	85.32565	84.99532
3	-1172.229	8.504368	2.20e+34*	84.73061*	85.39671	84.93424*

* indicates lag order selected by the criterion.

من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eview's 8.1

و باستخدام فترة ابطاء **3** وفق النتائج السابقة كانت نتيجة اختبار الأثر trace test (λ_{trace}) واختبار القيم المميزة العظمى maximum eigenvalues test ($\lambda_{\max}$) لاختبار وجود علاقة في الأجل الطويل بين اجمالي الانفاق الحكومي و اجمالي الإيرادات العامة في الجزائر كما ي موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (3-5) نتائج اختبار التكامل المشترك بين اجمالي الانفاق الحكومي واجمالي الإيرادات الحكومية في الجزائر (1990-2020).

القيمة الاحتمالية	(95%) CV for maximum eigenvalues	اختبار $\lambda_{\max}$	فرض العدم	القيمة الاحتمالية	(95%) CV for trace test	اختبار λ_{trace}	فرض العدم
0.0047	14.26460	**20.39678	r = 0	0.0050	15.49471	**21.76874	r =0
0.2415	3.841466	1.371960	r = 1	0.2415	3.841466	1.371960	r ≤ 1

** تدل على مستوى معنوية عند 5 % عبارة عن متجه متكامل باعتماد فترة ابطاء (2).

من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews8.1

يوضح اختبار التكامل المشترك المبني على اختبار القيم المميزة العظمى (Test maximum eigenvalues). واختبار الأثر (trace test) بين اجمالي الانفاق الحكومي (GE) و اجمالي الإيرادات العامة (GR) أنه لا يمكن قبول فرض العدم

(r = 0) بعدم وجود التكامل المشترك عند مستوى معنوية(5%)، ولكن لا يمكن رفض فرض العدم (r≤1) عند مستوى معنوية (5%)، ولذا توجد معادلة تكامل مشترك واحدة فقط.

3. تقدير نموذج تصحيح الخطأ للانحدار الذاتي:

يقيس متجه تصحيح الخطأ مدى وجود علاقة تكاملية في الأجل الطويل، ومدى قدرة تصحيح الخطأ الناتج عن انحرافات الأجل القصير عن النتائج المتحصل عليها في الأجل الطويل، ولتطبيق تلك المنهجية على الصيغة القياسية المستخدمة، تختبر الدراسة معنوية حد تصحيح الخطأ عند مستوى معنوية.1% .[19]

والجدول التالي رقم (3-6) يوضح نتائج قياس علاقة التكامل المشترك في الأجلين القصير والطويل.

Cointegrating Eq:	CointEq1	
Error Correction:	D(GE)	D(GR)
CointEq1	-0.113624	0.025683
	(0.07315)	(0.05625)
	[-1.55324]	[0.45657]

من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eview's 8.1

يشير نتائج اختبار متجه تصحيح الخطأ VECM بوجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بتجاه واحد تتجه من الانفاق الحكومي (GE) إلى الإيرادات الحكومية (GR) خلال مدة الدراسة، وتؤكده معلمة معادلة تصحيح الخطأ لمعادلة الإيرادات الحكومية D(GR) سالبة ومعنوية حسب اختبار (T). (الملحق رقم 02).

كما كانت المعلمات القصيرة الأجل لمعادلة النفقات معنوية خلال فترة الابطاء الثالثة والرابعة، أي هناك علاقة معنوية قصيرة الأجل تتجه من الإيرادات العامة إلى الانفاق الحكومي.

4. اختبار السببية بين الانفاق الحكومي والايرادات العامة في الجزائر(1990-2020) :

وأخيراً اختبار اتجاه السببية بين النفقات العامة والإيرادات الحكومية للتعرف إلى مدى قدرة السلطات المالية في الجزائر على تعديل الإنفاق والإيرادات الحكومية لتحقيق الاستدامة المالية في المستقبل، و هذا باستعمال طريقة جرانجر(Granger). ولا يمثل أسلوب السببية هدفاً بحد ذاته بل منهجاً تجريبياً يساعد في اختيار العلاقة ما بين النفقات والإيرادات الحكومية ومن ثم تحديد إتجاه العلاقة السببية بينهما.

ولاختبار الفرضيات السابقة نحسب F حيث:

$$F = [(RSSR - RSSU)/d]/[RSSU/(N - K)]$$

حيث RSSR: هو مجموع مربعات الاخطاء في المعادلة المختزلة.

RSSU: هو مجموع مربعات الاخطاء في المعادلة الغير مختزلة .

K: عدد معاملات المعادلة الغير مختزلة.

d : الفرق بين معاملات المعادلة الغير المختزلة و المعادلة المختزلة.

N : عدد المشاهدات المستخدمة لتقدير المعادلة الغير مختزلة .

إذا كانت F أكبر من احصائية فيشر (*Fisher*) الجدولية :ترفض الفرضية العدمية، أي وجود علاقات سببية.

أما إذا كانت F أصغر من احصائية فيشر (*Fisher*) الجدولية :تقبل الفرضية العدمية، أي عدم وجود علاقات سببية.

حيث حددت فترات الابطاء المناسبة وفق للإختبار AIC للحساسية اختبار السببية للفترات الابطاء (1،3) .

الجدول رقم (3–7) نتائج اختبار السببية متغيرات الدراسة وفق منهج جرانجر

البيان	فرضية العدم	F-Statistic	Prob.	القرار
1	التغيرات في سلسلة مجموع الإنفاق الحكومي لا تتسبب في مجموع الايرادات الحكومية في الجزائر.	5.96505	0.0042	رفض فرضية العدم
2	التغيرات في سلسلة مجموع الايرادات الحكومي لا تتسبب في تغيرات مجموع الإنفاق الحكومية في الجزائر.	2.10063	0.1307	قبول فرضية العدم

من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eview's 8.1

وبناء على ما تم التوصل إليه من النتائج الاحصائية في الجدول رقم (3–1) يمكن استنتاج ما يلي:

أن هناك علاقة سببية باتجاه واحد من الانفاق الحكومي إلى الإيرادات الحكومية، مما يتسق مع النظرية المالية العام الإيرادات العامة تتبع الانفاق العام.

التوسع في الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال مراحل المخططات الاقتصادية الأخيرة كان بدافع فك الاختناقات التنموية العاجلة من سكن ورفع أجور، وما تبعها من مخططات تنموية لتدارك العجز في التنمية لسنوات سابقة. ويعتبر التحكم وإعادة توجيه الانفاق الحكومي لرفع كفاءته المدخل الأساسي لتسطير سياسة مالية تحقق الاستدامة المالية في المدى الطويل.

الخلاصة

بعد العودة إلى استقرار الاقتصاد الكلي في سنة 2000، كان الأداء الاقتصادية والمالية للجزائر بين 2001 و2008 مدعمة اسعار النفط العالمية كما تشهد على ذلك الأداء القوي للنمو الاقتصادي خارج المحروقات، الذي تجره برامج الإنعاش ودعم النمو. كما كانت الأداء المالية الكلية للجزائر من جانبها جد متميزة. إلى غاية الازمة النفطية ابتدأ 2010 إلى سنة 2018. مما ادى الى تراجع مداخيل الجزائر، ومع ظهور الحائجة كورونا سنة 2019 التي مست العالم وما صحبها من اغلاقات عالمية، وسياسات الوقاية المتبعة من الدولة، والدعم المقدم إلى مختلف الاعوان الاقتصادية بسبب جائحة كورونا زاد من عجز الميزانية العامة وتراجع احتياطات الصرف وموارد صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر. ورغم انتعاش النشاط الاقتصادي والتحسن الواضح في رصيد الحساب الخارجي في 2021، لا يزال هناك ضرورة ملحة للعمل على استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وهامش المناورة، مع حماية الفئات الأكثر ضعفا ودعم الانتعاش.

هذا لم يمنع الجزائر في الاستمرار في خططها التنموية وفق سياسة مالية تتسم الاستدامة، وعززت ذلك نتائج هذه الدراسة حيث أظهرت نتائج اختبار السببية وجود علاقة احدية الاتجاه من النفقات العامة إلى الإيرادات الحكومية، مما يدل على قدرة السلطات المالية على اجراء بإصلاحات عميقة لنفقات الحكومية لضمان استدامتها على المدى المتوسط والطويل وجعل التدخلات الاقتصادية للدولة أكثر نجاعة بما يضمن تحقيق الاستدامة المالية في المستقبل.

ملاحق

الملحق رقم 01 : قيم متغيرات الدراسات (المبالغ الف دينار جزائري)

المبالغ بالاف دينار جزائري

السنة	اجمالي الناتج المحلي (GDP)	اجمالي النفقات العامة (GE)	اجمالي الإيرادات العامة (GR)	العجز أو الفائض في الخزانة	إجمالي الدين العمومي الداخلي	اجمالي الديون الخارجية (عبار دولار)	نسبة المدين العام للناتج المحلي الإجمالي
1990	554,400,000.00	140,012,000	36,500,000	-103,512,000			
1991	862,132,000.00	195,300,000	195,300,000	0			
1992	1,074,695,000.00	327,900,000	328,400,000	500,000			
1993	1,189,724,000.00	503,950,251	335,600,000	-168,350,251			
1994	1,487,400,000.00	535,272,877	410,000,000	-125,272,877			
1995	2,004,990,000.00	734,875,979	586,500,000	-148,375,979			
1996	2,570,000,000.00	848,600,000	749,200,000	-99,400,000			
1997	2,780,200,000.00	914,100,000	829,400,000	-84,700,000	578,300,000	-	21%
1998	2,830,491,000.00	980,221,650	901,500,000	-78,721,650	616,200,000	30,261	22%
1999	3,248,198,000.00	1,098,576,715	937,100,000	-161,476,715	727,400,000	28,140	22%
2000	4,123,514,000.00	1,255,567,164	1,028,840,000	-226,727,164	1,022,900,000	25,088	25%
2001	4,227,100,000.00	1,251,794,176	1,234,380,000	-17,414,176	1,001,500,000	22,311	24%
2002	4,522,800,000.00	1,559,844,167	1,457,750,000	-102,094,167	982,500,000	22,540	22%
2003	5,252,300,000.00	1,711,109,900	1,451,450,000	-259,659,900	987,800,000	23,353	19%
2004	6,150,300,000.00	1,920,000,000	1,528,000,000	-392,000,000	1,000,000,000	21,821	16%
2005	7,563,600,000.00	1,950,000,000	1,635,830,000	-314,170,000	1,038,900,000	17,192	14%
2006	8,520,600,000.00	2,631,434,977	1,667,920,000	-963,514,977	1,847,300,000	5,612	22%
2007	9,306,200,000.00	3,623,758,361	1,802,616,000	-1,821,142,361	1,103,900,000	5,795	12%
2008	11,089,994,000.00	4,322,861,696	1,924,000,000	-2,398,861,696	734,000,000	5,921	7%
2009	10,034,220,000.00	5,191,458,485	2,786,600,000	-2,404,858,485	816,300,000	5,687	8%
2010	12,049,400,000.00	5,860,860,823	3,081,500,000	-2,779,360,823	1,107,400,000	5,681	9%
2011	13,864,570,000.00	6,618,426,634	2,992,400,000	-3,626,026,634	1,214,800,000	4,410	9%
2012	15,373,307,000.00	7,428,667,056	3,455,650,000	-3,973,017,056	1,312,100,000	3,694	9%
2013	16,200,439,000.00	6,879,821,144	3,820,000,000	-3,059,821,144	1,176,600,000	3,396	7%
2014	16,885,582,000.00	7,656,166,576	4,218,180,000	-3,437,986,576	1,239,000,000	3,735	7%
2015	16,712,700,000.00	7,263,652,000	5,103,000,000	-2,160,652,000	2,493,000,000	3,020	15%
2016	17,514,600,000.00	7,984,180,000	5,110,100,000	-2,874,080,000	3,990,700,000	3,849	23%
2017	18,575,800,000.00	6,883,215,000	6,047,900,000	-835,315,000	5,358,600,000	3,989	29%
2018	20,259,000,000.00	7,726,300,000	6,751,400,000	-974,900,000	7,415,200,000	4,042	37%
2019	20,438,300,000.00	8,557,158,478	6,507,907,648	-2,049,250,830	-	-	-
2020	18,403,415,000.00	7,823,112,326	6,289,723,000	-1,533,389,326	-	-	-

المصدر: من تجميع الباحث اعتماد على القوانين وتقارير بنك الجزائر لسنوات الدراسة.

الإحالات والمراجع :

[1] Jungin Kim. (2018). Collaborative leadership and financial sustainability in local. *Local Government Studies*,. doi:10.1080/03003930.2018.1512490

[2] سلوي عبد العزيز. (اكتوبر, 2020.). الاستدامة المالية في الدول المصدرة للنفط " دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي،. مجلة السياسة والاقتصاد

[3] سردار عثمان بادواه أيوب أنور حمد سماقه . (2015). تحليل الاستدامة المالية في إقليم كورد ستان –العراق" . مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية(المجلد رقم 7 العدد 13).

[4] عبد العزيز عبد المجيد وحيد بن عبد الرحمن بانافع، . (أكتوبر , 2016). تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية" دراسة تطبيقية 1969-2015 . مجلة الإدارة العامة قطاع الاقتصاد والميزانية بمعهد الإدارة العامة المجلد السابع والخمسون العدد الأول.

[5] صر عبد الكريم ماجد حسني صبيح. (ديسمبر , 2017). تحدي الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية وسياسات مواجهته في ضوء الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة للفترة (1996-2015) فلسطين. *المجلة العربية للإدارة مجلد 37 العدد 4*،.

[6] أميرة صالح محمد سلطان. (2009). تقييم سلامة المالية العامة في الاقتصاد المصري – دراسة مقارنة. رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد. القاهرة، مصر: جامعة عين شمس،كلية التجارة، ص:44.

[7] حنان رزوقي الصائغ. (1978). الإدارة المالية العامة ودورها في التنمية الإدارية. المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، ص: 46.

[8] حنان رزوقي الصائغ. (1978).مرجع سابق، ص:47.

[9] مجدولين محمد عبده سعيد. (2011). كفاءة السياسة المالية في مواجهة الدين العام و تعزيز استدامة القدرة المالية في الاقتصاد اليمني– دراسة مقارنة . رسالة مقدمة لتيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد . القاهرة .: جامعة عين شمس ،كلية التجارة ، قسم الاقتصاد، ص: 21.

[10] عصماني مختار. (2018). مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990–2016. مجلة المعارف، ص:400.

[11] مجدولين محمد عبده سعيد. (2011). مرجع سابق، ص:25.

[12] حمد كريم قروف. (2020). قياس وتحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة "2018/1990". مجلة مجاميع المعرفة، ص: 114.

[13] مجدولين محمد عبده سعيد. (2011). مرجع سابق، ص:27.

[14] نفس المرجع السابق، ص:34.

[15] بنك الجزائر. (2018). تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر. الجزائر: بنك الجزائر.

[16] بنك الجزائر. (1997–2018). تقارير بنك الجزائر المختلفة. الجزائر: بنك الجزائر

[17] بلقاسم العباس. (2020). تداعيات جائحة كوفيد –19 على الدين العام في الدول العربية. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، ص: 183.

[18] عامر عمران المعموري حيدر حسين الطعمة. (2016). استخدام منهج الدخل الدائم في تقييم الاستدامة المالية في الاقتصادات النفطية " المملكة العربية السعودية حالة دراسية". مجلة الادارة والاقتصاد، ص: 234.

[19] محمد صلاح يوسف عفيفي. (سبتمبر, 2019). تقييم الاستدامة في الحساب الجاري للاقتصاد المصري خلال الفترة 1977–2018. مجلة الإدارة العامة.